اللجنة الملكية واستنتاجاتها

دافيد بن غوريون

مقتطفات من (محاضرة في المجلس العالمي لـ « اتحاد عمال صهيون - بوعلي تسيون»)

ملاحظات تمهيديّة من هيئة التحرير

تحتوي زاوية الأرشيف في هذا العدد على مقتطفات من خطاب طويل لدافيد بن غوريون، ألقاه في أيلول ١٩٣٧، تعقيبًا على الاستنتاجات والتوصيات التي توصّلت إليها اللجنة الملكية البريطانية، التي جاءت إلى فلسطين في ١٩٣٦ للتحقيق، كما أُعلن، في أسباب اندلاع العصيان العربيّ في تلك السنة، والبحث في كيفيّة التوصّل إلى حل للصراع القائم في فلسطين بعد الازدياد الهائل في الهجرة اليهوديّة إلى فلسطين بتنظيم المؤسسات الصهيونيّة ودعم سلطات الانتداب. هذا إضافة إلى أن اللجنة خصّصت جزءا من عملها لفحص أداء حكم الانتداب نفسه ومدى نجاعته في الظروف التي سادت.

ومن المعروف أن اللجنة المذكورة، التي عرفت أيضًا باسم لجنة بيل، توصّلت في حينه إلى استنتاجات مهمّة، تركت بصماتها على جميع المشاريع والخطط السياسيّة التي تلتها للتعامل مع الأوضاع في فلسطين، وبضمنها قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٧. وقد أوصت اللجنة، على ضوء استنتاجاتها، بتقسيم فلسطين وإقامة دولة عربيّة ودولة يهوديّة إضافة إلى دوام الحكم البريطاني المباشر على بعض المناطق ذات الأهميّة الدينيّة مثل القدس وبيت لحم، وبقاء الإشراف البريطاني على الناصرة وطبريا وعلى مناطق استراتيجية مثل خليج إيلات. وعلى الصعيد التنظيميّ، أوصت اللجنة بتأسيس ممثليّة عليا للسكان العرب على غرار الوكالة اليهوديّة (وفي ذل ربما ما يدلّ على اعجاب أوساط سياسيّة وشعبيّة بريطانية بقيادة وأداء المشروع الصهيوني، كما ورد في أقوال بن غوريون في هذا الخطاب نفسه). ويُفهم من استنتاجات اللجنة أنها وجدت أن الانتداب لم يعد ناجعًا مما يوجب إبطاله.

وتدل المقتطفات التالية من خطاب بن غوريون بشأن الاستنتاجات أنه اعتبرها بالغة الأهميّة، لا بل أنها تفوق وعد بلفور في أهميتها لأنها تنصّ على إقامة دولة يهودية ذات سيادة، وهي المرة الأولى التي يجري فيها الحديث عن هذا التصوّر، على نحو جديّ وصريح. ورأى بن غوريون في هذا قفزة نوعية نحو تحقيق المشروع الصهيونيّ، على الرغم من أن الحديث يدور عن استنتاج جنينيّ فقط.

دعا بن غوريون في خطابه، وهو لا يمثّل نفسه وإنما يتحدث باسم تيار قوي ومتماسك داخل مجتمع المستوطنين اليهود في فلسطين، إلى دراسة الاستنتاجات بعمق وانتقائية لغرض البحث فيها عمّا يعود بالفائدة على المشروع الصهيونيّ، وحذّر من مغبة رفضها رفضًا جارفًا لأن ذلك سوف يضر بمشاعر التأييد التي يتمتع بها الصهاينة في الأوساط السياسيّة البريطانيّة، ناهيك عن تأييد الرأي العام البريطاني لمشروعهم. تناول بن غوريون في الخطاب ما اعتبره سيئات تقرير استنتاجات وتوصيات اللجنة كما رأى حسناته، ووضع سيناريوهات مختلفة للتعامل مع كل هذه، وهي طريقته التي نلاحظها في خطاباته ومقابلاته. وإذا كنا قد أوضحنا أعلاه أهم الحسنات حسب رأيه، فقد تطرّق إلى السيئات على كافة المستويات، ومن أبرزها في نظره تحديد عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين سنويًا (دون ١٢٠٠٠ مهاجر) الأمر الذي يحول دون وجود أغلبية يهودية في فلسطين في يوم من الأيام، مما يشكل تهديدًا خطيرا على وجود دولة يهودية قوية قابلة للعيش، وهذا مقتل المشروع الصهيوني. أما السيئة الثانية المهمة فكانت صغر رقعة الدولة اليهوديّة حسب التوصيات، وإن كان يمكن التغلّب على هذا النقص بواسطة السيطرة على البحر كقناة الى الخارج، فالدولة اليهودية الموصى بإقامتها تحتل الساحل الغربي لفلسطين. هذا مع العلم ، حسبما جاء في الخطاب المرفق، أنه اعتبر أن السيادة حتى على رقعة صغيرة هي انجاز كبير قياسًا إلى حلم المستوطنين اليهود في بداية الصهيونيّة. وقد اعتبر بن غوريون أن هذه العقبات قابلة للتجاوز عن طريق التفاوض مع البريطانيين.

ويلاحظ من الخطاب تبنيّ بن غوريون لأسلوبي التوفيقيّة والمرحليّة في التعامل مع الطروحات والحلول، على أساس ما هو متاح، في ظل الظروف وتوازنات القوى المحليّة والدوليّة. ومن الممكن أن يكون اللجوء إلى هذين الأسلوبين، جاء على ضوء التوقّع بأن العرب سوف يرفضون بالضرورة مشاريع التقسيم على اختلافها رفضًا جازمًا، وهو أمر طبيعيّ نظرا إلى أنهم أصحاب الأرض والخاسرون الوحيدون من تقسيمها لصالح مهاجرين غرباء.

ويمكن القول إن تحليل بن غوريون في هذا الخطاب وتوجيهاته بشأن التعامل مع فكرة التقسيم والخطوات الضرورية لتحقيقه هي التي حدّدت الطريق الذي سلكه المشروع الصهيونيّ على كافة المجالات وصولا إلى قرار التقسيم ١٨١ في سنة ١٩٤٧ ، وهو الذي خلق إسرائيل بعد ١١ سنة من نشر استنتاجات اللجنة الملكيّة.

* * * *

زيوريخ ١٩٣٧١٧١٢٩

..... ويتضمن تقرير اللجنة الملكية عدداً من الأمور الإيجابية. وقد قلنا من قبل: ساعدت هذه في إقامة «ييشوف يهودي» (مجتمع المستوطنين اليهود قبل إقامة إسرائيل) كبير خلال فترة قصيرة. فإذا ما رأى العرب أن الحكومة عقدت العزم على تجسيد سياسة «الوطن القومي» دون تردد، وإذا ما وجدوا (أي العرب) أنفسهم أمام «ييشوف يهودي» كبير وقوي وآخذ في الاتساع بسرعة، فسوف يفقدون الإمكانية والرغبة في مقاومة ذلك بالقوة، وسيعم الهدوء في البلاد.

لكن اللجنة لم تستجب لرأينا هذا، مثلما لم تستجب لنا الحكومة والرأي العام البريطانيان. كنا نلقى التأييد والتعاطف البريطاني لمنع إيقاف الهجرة طوال الوقت الذي استمرت فيه الإضطرابات. وقد حذرنا الحكومة طيلة الوقت من مغبة الرضوخ للعنف ووقف الهجرة حتى ولو بصورة مؤقتة.

لم تكن معركتنا هذه، لمنع ايقاف الهجرة، معركة سهلة، فقد أعلن العرب أن الإضراب والاضطرابات لن يتوقفا طالما كانت الهجرة مستمرة. تدخل ملوك العرب ومارسوا ضغوطات شديدة ومكثفة من أجل إيقاف مؤقت للهجرة . كذلك، طالب سلك الموظفين في البلاد بإيقاف الهجرة . وقد كان واضحاً لنا في هذه المرة أن إيقاف الهجرة، حتى لو كان مؤقتا، يعني الحكم بالموت، وذلك لأن الحرب كانت موجهة في هذه المرة ضد حقنا في الهجرة، ضد هجرتنا «بحق وليس بمنَّة «. كان الارهاب العربي كله موجه ضد ذلك، وإذا ما رضخت الحكومة في هذه المرة، فإن هذا الرضوخ سينطوي على هزيمة تامة ونهائية لنا إن لم تكن للحكومة، ولذلك فقد بذلنا جهوداً جبارة لدرء هذه المصيبة، وقد نجحنا في ذلك. فالهجرة لم تتوقف، بل وفرنا بتأييد الجمهور الإنجليزي والصحف والبرلمان، غير أننا أدركنا أن لهذا التأييد حد معين. ففي منع إيقاف الهجرة وجدنا دعما من قبل الرأي العام البريطاني، لكننا إصطدمنا بجدار أصم فيما يتعلق بالمطالبة بزيادة حجمها. وقال الكثيرون من المتعاطفين معنا : لا يجوز لنا الرضوخ للإرهاب وإيقاف

الهجرة، ولكن من الضروري بعد إخماد الاضطرابات تقديم بعض التنازلات للعرب أيضا.

* * * *

في بداية شهر شباط ١٩٣٧، وبعد مغادرة اللجنة للبلاد، تحدثت في إحدى المناسبات عن النتائج والاستنتاجات المحتملة التي يمكن أن تتوصل اللجنة اليها في تقريرها، مثل:

- أولا: إنهاء الانتداب.
- ثانيا: تغيير بنود (صك) الانتداب. وهذا أمر محتمل أيضاً بموجب التفويض، وإن كان ذلك مشروطا بموافقة مجلس عصبة الأمم، كما هو مبين في البند رقم ٢٧ من صك الانتداب.
- ثالثا: إقامة كانتونات. نوقش هذا الاقتراح في اللجنة، وإن كان مضمونه غير واضح لنا. وقد عارضت الوكالة (اليهودية) هذا الإقتراح بشدة، كما أن الخطة التي قدمت كما يبدو من قبل الحكومة (حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين) في أرض «إسرائيل « بشأن تقسيم البلاد إلى ثلاثة كانتونات صغيرة: كانتون يهودي وكانتون عربي وثالث مختلط (يهودي- عربي) - لم تلق استحسان اللجنة.

عندما ناقشت اللجنة هذا الاقتراح، كان ثمة اقتراح آخر، أوسع، قد طرح أمامها، هو اقتراح السير ستيفورد كريفس الداعي إلى تقسيم البلاد إلى دولتين، يهودية وعربية، ولكن موقف اللجنة من هذا الاقتراح لم يكن معروفا.

- رابعا: يمكن للجنة أن تُقر بأن «الوطن القومي» أُقيم، وأن تعهدات حكومة الانتداب والتزاماتها تجاه الشعب اليهودي، نفذت. ويعني ذلك أنه يمكن إيقاف الهجرة اليهودية نهائيا.
- خامسا: يمكن للجنة التوصل إلى استنتاج مؤداه أنه إلى أن تعد الحكومة خططا جديدة وتجرد سكان البلاد من السلاح، وإلى أن يعتاد العرب العمل بالتعاون مع اليهود، لا بد من توقف الهجرة لعدة سنوات. تردد هذا الرأي أثناء التحقيق عدة مرات على لسان أعضاء اللجنة.
- سادسا: يمكن للجنة إعطاء تفسير جديد لمصطلح «وطن قومي»، إذ يمكن لها القول إن «الوطن القومي» ليس دولة، وبما أن الدولة اليهودية تعني أغلبية يهودية فإن التعهد بإقامة وطن قومي لا يعني الإلتزام أو التعهد بوجود أغلبية يهودية، وأن اليهود يجب أن يبقوا دائما أقلية في البلاد، وبناءً على ذلك يجب العمل مستقبلا على تنظيم الهجرة اليهودية، بحيث لا يتحول اليهود إلى أغلبية.
- سابعا: يمكن للجنة في ضوء هذا التفسير، أو حتى من دونه، التوصل إلى إلغاء مبدأ الهجرة بناء على قدرة الإستيعاب الاقتصادية، وأن تقترح تنظيم الهجرة بناء على قدرة الاستيعاب السياسية، بمعنى السماح بهجرة يهودية فقط في حدود قدرة البلاد على تحمل ذلك دون التسبب بهزات سياسية.
- ثامنا: ثمة تخوف من أن تعطي اللجنة تفسيرا مقلصا للبند الرابع في صك الانتداب الذي يعترف بالوكالة اليهودية. فالوكالة تبدو في نظر اللجنة كحكومة داخل حكومة، وهذا أمر يمكن أن يثير غضب العرب، ولذلك يجب العمل على تقليص صلاحيات الوكالة اليهودية .
- تاسعا: من المحتمل أن تتوصل اللجنة إلى استنتاج مؤداه أنه طالما كانت هناك وكالة يهودية فإنه يجب العمل على إقامة وكالة عربية موازية.

فيما عدا كل ذلك، ينبغي التخوف من تقليصات في مسائل الأراضي، من قبيل تحديد مناطق يُحظر على اليهود الاستيطان فيها، وتقليص شراء الأراضي بصورة عامة، وذلك بواسطة قانون «وحدة معيشة» وما شابه .

* * * *

وسط مجمل هذه الاستنتاجات الممكنة التي أوردتها وقتئذٍ- والتي تحقق الكثير منها مع الأسف - غاب استنتاج واحد، وهو الذي أكدنا عليه أمام اللجنة :

زيادة الهجرة وتسريع وتيرة البناء. لم يحظ هذا الرأي بقبول اللجنة، ولم تكن هناك تقريباً أي فرصة أو إحتمال بأن يُقرّ ويُعرض من جانبها. في المقابل كان لدي تخوف شديد من أن اللجنة ستحاول إيجاد حل راديكالي في اتجاه آخر، ليس نحو التوسيع أو الزيادة، وإنما نحو التقليص. كان الخطر الأكبر هو تقليص الهجرة. لقد بدا لي هذا الخطر وقتئذٍ وما زال يبدو حتى الآن كأفظع كارثة أو مصيبة تتربص بالصهيونية.

* * * *

إذا حددت إنجلترا نِسَبْ الهجرة بناء على قدرة الاستيعاب السياسية، بمعنى تقليص الهجرة (اليهودية) بدرجة فظيعة بناء على ضغط يمارسه العرب، فسوف يصبح «الييشوف اليهودي» غير قادرعلى النمو والتوسع بصورة ملموسة في فترة السنوات القليلة المقبلة، وسنواجه خطرين:

- أولا: إضمحلال الحركة الصهيونية وتكلسها في دائرة ضيقة وعديمة القيمة من الهواة . فبدون الهجرة لن يكون لدى الجماهير (جماهير اليهود) أي إهتمام بالبلاد .

- ثانيا: اضمحلال «الييشوف اليهودي» اقتصادياً وثقافيا على حد سواء، فأرض إسرائيل في حد ذاتها، دون وجود جماهير يهودية فيها، ليست تعويذة تمنع شر الذوبان والهلاك.

لقد كانت احتمالات إصرار اللجنة على إبقاء الستاتوس كوو (الوضع القائم) ضئيلة جداً، إن كانت مثل هذه الاحتمالات موجودة أصلاً. والستاتوس كوو يعني في حال عدم حدوث تغيير جذري وسريع في موازين القوى في البلاد عن طريق جلب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود خلال فترة قصيرة – فوضى مستمرة في البلاد، واضطرابات وأعمال شغب متكررة، وإرهاب متواصل دون توقف.

نحن بطبيعة الحال لسنا خائفين من أعمال الشغب، ولا نخشى الإرهاب، وسوف نواصل عملنا مهما كانت الظروف والأحوال . لكننا لسنا الوحيدين الذين يعملون في البلاد، ورغبتنا ليست العامل الوحيد الذي يؤخذ في الحسبان.

* * * *

من ناحية العرب فإن استمرار الستاتوس كوو يعني هجرة يهودية من شأنها أن تحول البلاد بعد عدة سنوات إلى دولة يهودية، فاستمرار الهجرة بالوتيرة التي جرت عليها في عامي ١٩٣٤–١٩٣٥، لعشرة أعوام أو إثني عشر عاماً آخر، سيحول اليهود إلى أغلبية في البلاد، والأغلبية اليهودية تعني سلطة أو حكما يهودياً . ويعتقد العرب – وهم محقون في ذلك – أن الحكم البريطاني في البلاد لن يستمر بعدما يصبح اليهود أكثرية فيها .. ففكرة الانتداب – أي وصاية دولة متحضرة على بلد فقير ومتخلف – لا تلائم بلدا يهوديا. واليهود ليسوا أقل من الإنجليز تحضراً وثقافة، حتى أن العرب يظنون أنهم (أي اليهود) يتفوقون عليهم (أي على الإنجليز). ويعتقد العرب أيضاً أنه يوجد لليهود تأثير حاسم في إنجلترا نفسها : فالبرلمان ومجلس الوزراء البريطانيين والصحف الإنجليزية خاضعة كلها لتأثير اليهود، وبالتالي لا يعقل أن يخضع اليهود بعد تحولهم إلى أغلبية في البلاد، إلى سيطرة وسلطة موظفين بريطانيين.

ولكن، هل من المتصور أن يسلم العرب بهكذا إحتمال ؟!

* * * *

إن أعضاء اللجنة الملكية هم ممثلو إنجلترا. وقد كان هؤلاء أشخاص لديهم صفات وميول فردية وذاتية، وربما كانت هناك خلافات في الرأي فيما بينهم. ربما كان لدى أحدهم تقدير أكبر للمشروع اليهودي، وتعاطف أكبر مع الفكرة الصهيونية، وربما كان آخر يميل أكثر إلى العرب وإلى قبول وتفهم حججهم وادعاءاتهم، غير أن أعضاء اللجنة كانوا جميعاً، ودون أي استثناء، بريطانيين في المقام الأول، تسود لديهم بصورة تامة المصلحة الإنجليزية والعقلية الإنجليزية. وإذا كنا غير ملزمين بالافتراض أن آذان اللجنة كانت موصدة تجاه مطالب العدل والاستقامة والاحترام، فمما لا شك فيه أنه جرى تفحص جميع المسائل والاقتراحات داخل اللجنة من وجهة النظر البريطانية أولاً وقبل كل شيء، وأن وجهة النظر هذه، حتى وإن لم تكن واحدة وموحدة، كانت هي الحاسمة.

وإذا، طالما أن الحل الذي اقترحناه نحن – تكاثر سريع لسكان «الييشوف» اليهودي عن طريق السماح بهجرة مئات آلاف اليهود في السنوات الأخيرة – لم يلق قبولاً لدى البريطانيين، وفي الوقت ذاته قوبل اقتراح الإبقاء على الستاتوس كوو بالرفض من ناحية بريطانية، وطالما كان الحكم على مجتمع الإستيطان اليهودي بالبقاء كأقلية يعتبر تنكراً للتعهدات الدولية وتخليا عن الشعب اليهودي، فما هو المخرج ؟!

ليس غريبا إذن أن اللجنة، وبعدما بحثت ورفضت الحلول الثلاثة المذكورة أعلاه، توصلت إلى استنتاج ثوري، إذ اقترحت تقسيم البلاد واقامة دولتين مستقلتين فيها، دولة لليهود، ودولة أخرى للعرب. هذا الإقتراح الذي توصلت إليه اللجنة، هيَّج الخواطر في صفوف الشعب اليهودي، الذي لم يُثره أي شيء طوال مئات وآلاف السنين . ثمة من يرى في هذا الإقتراح خرابا وهلاكا للصهيونية، وهناك من يرى فيه بداية الخلاص.

إن إقتراحا من هذا النوع، لابد أن يخضع للدراسة والتفحص بصورة جذرية وشاملة .

* * * *

يتضمن تقرير اللجنة الملكية ثلاثة أجزاء . الجزء الأول سمي «البروبليما– المشكلة»، ويتناول تاريخ البلاد (أرض إسرائيل/ فلسطين) من عهد إبراهيم وحتى انتهاء أحداث العام ١٩٣٦ . الجزء الثاني سمي «طريقة تنفيذ الانتداب» ويتناول مسائل الشؤون الإدارية والأمنية والأراضي والهجرة (اليهودية) والتعليم وخدمات عامة أُخرى، وشرق الأردن والحكم الذاتي. أما الجزء الثالث فقد سمي «إمكانية لتسوية دائمة» ويبحث بخطوط عامة خطة التقسيم. ومع أن مركز الثقل موجود في الجزء الأخير، المختصر جداً، إلا أن لدينا أيضاً اهتمام كبير بالجزئين السابقين، الأول والثاني.

* * * *

فيما يتعلق بالهجرة اقتُرِح تحديد كمية سنوية للهجرة اليهودية وذلك على أساس « حد أقصى سياسياً» لكل أنواع المهاجرين، بحيث يكون الحد الأقصى للسنوات الخمس المقبلة

١٢٠٠٠ مهاجر في السنة، وأن لا تزيد الكمية بأي حال من الأحوال عن هذا الرقم طوال السنة الواحدة. غير أن الهجرة ليست ملزمة ببلوغ هذا الحد الأقصى، إذ يمكن للمفوض السامي (البريطاني) في كل مرة خفض هذا الرقم إذا ما رأى بأن قدرة الاستيعاب الاقتصادية لا تصل إلى ١٢٠٠٠ مهاجر، ولكن لن تؤخذ في الحسبان قدرة الاستيعاب الاقتصادية إذا ما كانت تستوجب كمية هجرة تزيد عن الحد الأقصى السياسي. وهكذا سيجري تقليص الهجرة اليهودية إذن مرتين بمقياس سياسي ومقياس اقتصادي أيضاً، وسيسمح فقط بالحد الأدنى من المقياسين .

بناءً على ذلك تقترح اللجنة إلغاء التعهد الصريح الذي قدمه ماكدونالد في رسالته للدكتور وايزمان، والذي جاء فيه أن «الاعتبارات الوحيدة التي تقرر حدود قدرة الاستيعاب هي اعتبارات اقتصادية فقط»، وترى اللجنة أنه لا يجوز تجاهل نظرة العرب العدائية تجاه زيادة الهجرة، ولذلك يتعين على الحكومة أن لا تأخذ في الحسبان العوامل الاقتصادية فقط، وإنما أيضا العوامل النفسية والسياسية.

غير أن اللجنة تناقض في السياق ذاته الأساس النظري للمبدأ الجديد، بقولها أن القيد الجديد ربما لن يؤدي إلى إزالة «النظرة العدائية»من جانب العرب . وتضيف اللجنة: إن الهجرة تعتبر بلا شك العامل الرئيس في مشكلة أرض إسرائيل. إن من لم يتفحص الوضع عن كثب ربما يتصور أنه يمكن بواسطة فرض قيد معين على الهجرة حل المشكلة إلى حد كبير.

غير أن الأمر ليس كذلك حسب رأينا، ونحن لا نرى في اقتراحنا سوى «مُسَكِن». فهو لن يزيل « تذمر» العرب في هذا الصدد، ولن «يمنع تكراره»، ذلك لأن الوطن القومي اليهودي، يعتبر الآن في نظر العرب أكبر من اللازم. فوجود ٤٠٠ ألف (يهودي) يشكل جزءاً ضخماً في بلد يبلغ تعداد سكانه مليون و٣٠٠ ألف نسمة فقط. من هنا فإن السؤال المطروح: ما الجدوى من كل ذلك ؟! فإذا كان تقييد الهجرة يأتي فقط من أجل تهدئة العرب – وتعلم اللجنة أنه لا يمكن حتى لهجرة مُقيدة أن تفي بهذا الغرض – فما جدوى مثل هذا القيد حتى من ناحية بريطانية؟!

* * * *

ما فعلته اللجنة تجاه الفكرة الصهيونية، فعلته أيضاً تجاه المشروع الصهيوني. فمثل هذا التقدير والاحترام لمشروعنا وما نقوم به من عمل في البلاد لم نسمعه قط من أي مصدر رسمي بريطاني، إن لم نأخذ في الحسبان التقرير حول السنوات الخمس من ولاية هربرت صموئيل، المفوض اليهودي في البلاد. فالانجازات والنجاحات التي حققها اليهود في البلاد، في القرية والمدينة، في الصناعة والزراعة، في الثقافة والتعليم والتنظيم، ماديا وروحيا، وُصِفت بأيد أمينة، إنطلاقا من تعاطف غير مخفي.

وحين نتذكر الاتهامات والافتراءات التي أثارتها لجان التحقيق السابقة بشأن فرية طرد العرب والمس بمصالحهم، ليس في وسعنا أن نبقى ناكرين لمعروف اللجنة الملكية، التي أسمعت أخيراً الحقيقة من أرض إسرائيل بكلمات واضحة وموثوقة .

* * * *

كذلك أكدت اللجنة أن دول الحلف أعطت، بموافقة الدول المؤيدة لـ «وعد بلفور»، صفة النفاذ لـ « الاقرار بالرابطة التاريخية للشعب اليهودي بأرض إسرائيل، ولمبررات تجديد وطنه القومي في هذا البلد»، ولذلك فإن الانتداب في أرض إسرائيل لا يشبه الانتداب في سورية ولبنان والعراق. فأرض إسرائيل تختلف عن باقي الإقاليم المقتطعة من تركيا. إنها فريدة من نوعها بكونها الأرض المقدسة للديانات الثلاث، ولأنها في الوقت ذاته الوطن التاريخي لليهود .

* * * *

بعد ذلك توصلت اللجنة إلى الاستنتاج بأن التفويض (الانتداب) غير قابل للتنفيذ، وأنه لا بد من تقسيم البلاد الواقعة غربي نهر الأردن إلى قسمين غير متساويين، كي تقام في القسم الأصغر، شمالي وغرب البلاد، دولة يهودية، وفي القسم الأكبر– شرق وجنوب البلاد بالاضافة إلى شرقي نهر الأردن – دولة عربية.

هذا الإقتراح أُفرد له الجزء الثالث من تقرير اللجنة. كيف جرت هذه القفزة؟

تجمل اللجنة في البنود الأخيرة من الجزء الأول وجهة نظرها حول الانتداب، وفي هذا الإجمال نجد استنتاج اللجنة المفاجئ:

«...إن الإعتراف بحقوق اليهود مرتبط بالإعتراف بحقوق العرب، وقد جرى الإقرار بأن اليهود موجودون في البلاد استنادا إلى حق. يجب مساعدة الأقلية اليهودية الصغيرة كي تنمو وتزداد عن طريق الهجرة. لقد أصبح تسهيل عملية إنشاء الوطن القومي بمثابة التزام دولي ملقى على عاتق (الدولة) صاحبة التفويض بالانتداب، والذي فرض أيضاً التزامات محددة تجاه العرب، الذين لا يجوز المس بحقوقهم الدينية والمدنية وبمكانتهم أثناء الهجرة والإستيطان على الأرض. غير أن قبول الالتزامات المحددة والسلبية تجاه العرب لم يعف بطبيعة الحال حكومة الانتداب من الالتزامات العامة والايجابية التي تتضمنها الفقرة الأولى من المقدمة والشطر الأول من البند ٢٢ . ومثلما أن مطالب العرب منوطة بحقوق الآخرين، كذلك هو الحال أيضاً فيما يتعلق بمطالب اليهود .

* * * *

نشر تقرير اللجنة كما هو معروف، في السابع من شهر تموز، وفي العشرين من تموز جرى نقاش في مجلس اللوردات استمر يومين. وفي اليوم التالي، ٢١ تموز، جرى نقاش أيضا في مجلس العموم استمر يوماً كاملاً غير أنه وجهت في المجلسين انتقادات شديدة لاقتراح التقسيم. فالمساحة الضيقة التي اقترحت لإقامة الدولة اليهودية عليها، وإخراج القدس من المساحة المخصصة لهذه الدولة، وجعل (صحراء) النقب جزءاً من الدولة العربية، واقتلاع دغانيا وما حولها من حيز الدولة اليهودية، كل ذلك أثار معارضة شديدة لدى معظم المتحدثين والخطباء. كذلك أثارت فكرة تقسيم البلاد في حد ذاتها حالة من عدم الارتياح، غير أن أيا من الخطباء لم يقترح بديلاً آخر، باستثناء اللورد اليهودي هربرت صموئيل، والذي كان يتحمل أكثر من أي شخص آخر، المسؤولية تجاه طريقة تنفيذ الانتداب التي انتهت إلى الإفلاس والفشل. صحيح أن صموئيل أيضاً لم يطالب بمواصلة حكم الانتداب، لكنه اقترح عوضاً عن تقسيم البلاد وإقامة دولة يهودية، إدخال أرض إسرائيل في اتحاد كونفدرالي عربي والحد من الهجرة اليهودية.

«يبدو لي – قال اللورد صموئيل – أن على اليهود أن يكونوا مستعدين للتضحية . يتعين عليهم أن يُهَدِّأوا العرب. لا نستطيع الاستمرار على هذا النحو. يتعين عليهم ذلك لأنهم مطالبون بالموافقة على تقييد الهجرة ليس استناداً إلى مبدأ قدرة الاستيعاب الاقتصادية . يتعين عليهم قبول المبدأ المقترح من جانب اللجنة : مراعاة الاعتبارات السياسية . لا أرى أي مبرر لماذا بالذات الرقم ١٢٠٠٠. لم تعط اللجنة أي مغزى أو مبرر لهذا الرقم .

على اليهود أن يقبلوا ويعترفوا بملموسية التطلعات القومية للعرب، وأن هذه التطلعات جديرة بالاحترام والتعاون من جانبهم ...

لهذا السبب فإن اقتراحي الأول هو تقييد الهجرة، واقتراحي الثاني أن تساند إنجلترا، بموافقة فرنسا والتعاون الكامل من جانب الحركة الصهيونية، وبكل السبل والوسائل، إقامة كونفدرالية عربية كبيرة..»

وقد أعلن اللورد صموئيل بأنه لا يتحدث باسم وكالة معينة، لكنه ألمح إلى أن اقتراحه ليس مرتجلاً أو وليد اللحظة وإنما هو ثمرة تفكير ودراسة متأنية ونقاش «مع مختلف الأطراف»، لكنه لم يبين من هي هذه الأطراف . ولابد من الإشارة هنا، احتراما للبرلمان البريطاني، أن أحداً من أعضائه لم يؤيد اقتراحات اللورد صموئيل.

في أعقاب الانتقادات الشديدة التي واجهتها خطة التقسيم المقترحة من اللجنة الملكية، تلك الانتقادات التي وجهت بشكل رئيسي من جانب أصدقاء الصهيونية، اضطرت الحكومة إلى شطب الاقتراح .

* * * *

أدى الجدل الذي نشب في البرلمان إلى اهتزاز وتقويض خطة التقسيم التي اقترحتها اللجنة، ولم تتعهد الحكومة في بيانها الأولي بقبول كل بنود الاقتراح، الذي لم تَرَ فيه اللجنة ذاتها بأنه غير قابل للتغيير والتعديل . صحيح أن قرار البرلمان لم يرفض صراحة خطة اللجنة، لكنه لم يعط أي موافقة عليها، وانما كلف الحكومة بأن تقدم مجددا للبرلمان بعد الحصول على صلاحيات مبدئية من عصبة الأمم، «خطة معينة» تأخذ في الحسبان التوصيات التي أقرتها الحكومة في «الكتاب الأبيض»..

من هنا فإن اقتراح اللجنة الملكية لا يعدو كونه في هذه المرحلة مادة يمكن للحكومة أن تستخدمها، وفقما تراه مناسبا، إذا ما قررت إعداد خطة جديدة. غير أنه لا يوجد حتى الآن اقتراح محدد التزمت حوله حكومة الانتداب بتفويض من البرلمان البريطاني وعصبة الأمم. صحيح أن خطة اللجنة هي بمثابة اقتراح فقط، لكنه يعتبر الاقتراح الوحيد في هذه المرحلة، ولذا يجب استيضاح ومعرفة ما يتضمنه هذا الاقتراح سواء من ناحية ايجابية أو سلبية.

* * * *

سأبدأ من النقاط السلبية:

١. إلغاء الانتداب و» وعد بلفور» فيما يتعلق بكل أرض إسرائيل الغربية.

٢. اقامة دولة عربية مستقلة تشمل كامل شرق الأردن، وكامل النقب تقريباً (منطقة مساحتها ١٢,٥٠٠,٠٠٠ دونم) وقرابة ٨ مليون دونم في غربي أرض إسرائيل، خارج منطقة النقب. وبالاضافة إلى سكان شرق الأردن (أكثر قليلاً من ٣٠٠ ألف نسمة) سيكون في عداد سكان الدول العربية في غرب أرض إسرائيل، حوالي ٥٥٠ ألف نسمة. هذه الدولة ستحصل على تأييد انجلترا لإنضمامها إلى عضوية عصبة الأمم.

٣. انتداب بريطاني دائم، ولكن بدون وعد بلفور، على «ممر» بين يافا والقدس، يشمل منطقة مساحتها ٧٩٠,٠٠٠ دونم مع ٢٢٠,٠٠٠ نسم، من ضمنهم ما يزيد عن ٧٨ ألف يهودي (جميع سكان القدس والمستعمرات حول القدس) .

٤. المنطقة اليهودية في شرق الأردن، ومن ضمنها محطة توليد طاقة شركة الكهرباء، ستخضع لسلطة الدولة العربية، فيما

سيتم اخراج المستوطنة الزراعية في دغانيا وتوابعها، ونقلها إلى الدولة اليهودية.

٥. مدن عكا، حيفا، صفد وطبريا، ستكون تحت حكم انتداب «مؤقت»، في الناصرة سيكون انتداب بريطاني دائم. القدس ستبقى تحت سلطة بريطانية دائمة ولن يسري عليها وعد بلفور.

٦. في تل أبيب لن يسمح بإنشاء ميناء يهودي، وانما سيقام ميناء مشترك، عربي –يهودي، برئاسة رئيس بريطاني .

٧. مصنع البوتاس في البحر الميت سيدخل في منطقة الدولة العربية.

٨. شاطئ بحيرة طبريا سيخضع لإشراف ومراقبة من جانب بريطانيا.

٩. في «الفترة الانتقالية» سيكون محظوراً على اليهود شراء أراضٍ في «المنطقة العربية» ولن يسمح بهجرة يهودية إلى أي مكان أو منطقة مخصصة للدولة العربية. ستعمل الحكومة على زيادة بناء مدارس عربية و«تشجع» إقامة مدارس مختلطة، وستدرس تأسيس جامعة انجليزية في القدس.

* * * *

الاقتراحات الايجابية:

١. اقامة دولة يهودية مستقلة على منطقة مساحتها تقريبا خُمس غرب أرض إسرائيل (حوالي ٤,٩٠٠,٠٠٠ دونم، وسيقيم فيها قرابة ٦٠٠ ألف نسمة، من ضمنهم حوالي ٢٩٠ ألف عربي).

٢. ستكون حدود الدولة اليهودية في الشمال لبنان، وفي الغرب – البحر الأبيض المتوسط على امتداد ١٥٠ كم (ثلاث أرباع ساحل أرض إسرائيل).

٣. جميع مناطق أغوار البلاد تقريبا– الحولة،عيمق يزراعيل (مرج بن عامر)، جزء من غور الأردن الغربي حتى بيسان، الغور الساحلي حتى بئرطوفيا– ستكون ضمن أراضي الدولة اليهودية.

٤. العرب القاطنون في هذه الأغوار سيتم إخلاؤهم ونقلهم إلى الدولة العربية.

٥. تحصل الدولة اليهودية على تأييد بريطانيا للانضمام إلى عصبة الأمم، وتبرم اتفاقية عسكرية مع إنجلترا.

٦. ستحصل الدولة اليهودية على ضمانة بريطانيا لقرض يخصص لشراء أراضي العرب الواقعة في مناطقها.

٧. تتمتع الدولة اليهودية بمرور حر إلى مصر بواسطة القطار، وكذلك إلى العقبة. في المقابل يكون للدولة العربية مرور حر إلى حيفا.

٨. في الفترة الانتقالية تنظم الهجرة اليهودية بناءً على قدرة الاستيعاب اليهودية لـ «المنطقة اليهودية»، ولـ «الممر البريطاني». ويحظر على العرب شراء أراض في «المنطقة اليهودية»، ولكن لن تُحظر «هجرة» عربية إلى هذه المنطقة، وسوف تتخذ إجراءات وخطوات لتعديل البند ١٨ في الانتداب من أجل تأهيل البلاد لابرام إتفاقيات تجارية مع دول خارجية.

هذه الاقتراحات الايجابية تعتريها أيضاً عيوب وثغرات في خطة اللجنة، وذلك في نقاط مهمة ورئيسية، ولكنها ليست بطبيعة الحال اقتراحات مُنزّلة من السماء. ويمكن القول لرافضي الخطة الذين يمسكون بهذه الحيثية السلبية أو تلك، إنه يمكن البحث في إجراء تعديلات جوهرية، ولعل من أصغى بامعان للنقاش في البرلمان، يدرك أن إمكانية إجراء تعديلات مهمة، ليست مستبعدة.

ولكن، ينبغي مع الأسف تحذيرالمؤيدين لخطة اللجنة أيضاً. فهذا الأقتراح لا يعدو كونه حتى الآن حبراً على ورق. صحيح أن الحكومة تعهدت تجاه خطة اللجنة بمجملها، ولكن النقاش الذي جرى في البرلمان غيّر الوضع، فالاجراءات ستكون طويلة، وليس هناك من أحد يمكن له الجزم فيما سيحدث، وإلى أين ستؤول الأمور.

إن الأمر الايجابي الرئيسي في اقتراح اللجنة – المتمثل بالسيادة اليهودية على جزء من أرض إسرائيل – لا يعدو كونه في هذه المرحلة، سيادة وهمية.

هناك أربع مسائل ينتقص فيها اقتراح اللجنة من السيادة المقترحة للدولة اليهودية:

١. الانتداب المؤقت على أربعة مدن.

٢. الادارة المشتركة في يافا وتل أبيب بإدارة بريطانية. ولكن المسألة الرئيسية هنا، هي : كيف تتسق سيادة دولة يهودية مع منع إقامة ميناء في تل أبيب،التي تشكل جزءاً من الدولة السيادية؟ ما شأن البريطانيين إذا ما قام اليهود بانشاء ميناءين أو ثلاثة موانئ على شاطئ دولتهم ؟! وبأي حق يتولى رجل بريطاني رئاسة الميناء المشترك.!

٣. كذلك، فإن مسألة جباية جمرك الميناء في الدولة اليهودية بواسطة موظفين بريطانيين، لا تتماشى مع السيادة اليهودية، وإنما مع الرغبة في فرض السيطرة البريطانية على شاطئ البحر اليهودي.

٤. المخصصات للدولة العربية تجعل من الدولة اليهودية ضريبة–عامل. فمثل هذه المخصصات يمكن إقرارها فقط بموافقة الدولة اليهودية مقابل تعويض ملائم.

لا يمكن لنا بحث أو مناقشة اقتراح التقسيم دون التأكد من أنه لا توجد نوايا للاستعاضة عن الانتداب على كامل أرض إسرائيل بانتداب على الجزء الخامس من البلاد(الخمس المخصص للدولة اليهودية). نحن بحاجة لاتفاقية مع البريطانيين أكثر من حاجتهم إلى ذلك.

بدون ضمانة بريطانية لوحدة وسلامة أراضي الدولة اليهودية، فإن أمن الدولة سيكون تقريباً معلقا بحبال الهواء. لكن الضمانة من جانب بريطانيا تعني تعلقا وتبعية، لكن ذلك يجب أن لا يخيفنا. فهناك دول كبيرة أمنها منوط بحماية ورعاية دول أُخرى، ودول مثل بلجيكا وسويسرا وغيرهما غير مؤهلة للدفاع عن نفسها بقواها الذاتية فقط. ولكن بين مثل هذه التبعية وبين الانتداب– سواء أكان هذا الانتداب علنيا أم غير معلن– ثمة مسافة كبيرة، وليس هناك أي مؤيد متطرف يمكن له الموافقة على إعفاء بريطانيا من التزامات الانتداب طالما لم يتم إيضاح المسألة المتعلقة بالاستقلال الحقيقي للدولة اليهودية بصورة تامة. وعليه فلا يمكن البحث في إلغاء الانتداب سوى مقابل دولة، دولة حقيقية في يدها السلطة والسيادة في كامل أراضي الدولة وفي كل مناحي الحياة.

إن ضمان سيادة حقيقية للدولة اليهودية هو الشرط الأول لبحث الخطة. ولا يقتصر الخلل في اقتراح اللجنة على بند السيادة فقط.

* * * *

بعد نشر تقرير اللجنة سئلت في لندن من قبل حزب العمل البريطاني عن رأينا في الاقتراح. لو كان مثل هذا السؤال وجه من جانب حزب يهودي لكنت أجبت اجابة مختلفة. فدولة يهودية حتى لو في جزء من البلاد، من شأنها حسب رأيي، أن تساعد في تجسيد الصهيونية أكثر من انتداب بريطاني على كامل أرض إسرائيل. لكنني لم أستطع قول رأيي لحزب العمل البريطاني، ذلك لأنني كنت أمامهم مبعوثا للحركة، وكمبعوث للحركة رأيت أن من واجبي الالتزام بقرار اللجنة التنفيذية الصهيونية. كانت الآراء داخل حزب العمل البريطاني ذاته منقسمة أيضاً بين مؤيد ومعارض، وإذا كان الحزب بأكمله قد عارض في البرلمان اقتراح الحكومة، فأخشى أن يكون موقفنا الرسمي قد لعب دوراً غير قليل في ذلك.

* * * *

إن لحيفا أهمية سياسية واقتصادية تساوي أهميتها التاريخية والروحية. صحيح أن الاستيطان اليهودي في حيفا أصغر الآن منه في القدس، لكنه يشهد نموا واتساعا بوتيرة أسرع . قبل عدة سنوات فقط كنا أقلية في هذه المدينة، بينما أصبحنا الآن أكثرية. ولكن كما هو الحال في القدس، فإن ما يحدد قيمة حيفا ليس عدد اليهود فيها فقط، فهذه المدينة هي المفتاح الاقتصادي والاستراتيجي لهذه البلاد، فهي الميناء الطبيعي الوحيد لساحل البلاد، وليس صدفة أنه شيد هنا أول ميناء متقدم.

* * * *

حددت اللجنة ثلاثة جوانب لخطة التقسيم : الجانب العملي، جانب الوفاء بالالتزامات وجانب النزاهة تجاه اليهود والعرب. من الصعب، استناداً لأي جانب من هذه الجوانب، تبرير اقتراح اللجنة فيما يتعلق بالنقب . فالمثلث الكبير، الممتد من شمال البحر الميت وحتى خليج إيلات جنوباً وحدود مصر على البحر الأبيض المتوسط غرباً، يحتل نصف أرض إسرائيل الغربية تقريباً. وتبلغ مساحة لواء بئر السبع وحده ١٢,٥٧٧,٠٠٠ دونم . يضاف إلى ذلك الجزء الشرقي من ألوية الخليل وبيت لحم والقدس وجنوبي أريحا، وتشكل كل هذه حاليا صحراء جرداء غير مأهولة . وباستثناء عدد من مخافر الشرطة (في حفير – عسلوج، سويره وأم الرشراش) والمدينة القديمة – الجديدة بئر السبع، لا توجد في كل هذه المنطقة الواسعة أي بقعة مأهولة بالسكان. هناك فقط قبائل بدوية متنقلة في غربي النقب.لكن بقايا وآثار المدن في سبيطة، رحابية (رحوبوت)، حلتسا، عوفدا، مشيرفة، صفير، كوتسيما وغيرها؛ وآثار الدرج في الوديان والوهاد وبقايا الجدران الشائكة في الكروم والبساتين، كل ذلك يدل على أنه كان يوجد هنا فيما مضى تجمعات قروية وحضرية، وأن سكان النقب زاولوا أعمال الزراعة والفلاحة والتجارة .

من الواضح أن النقب سيبقى في أيدي العرب مقفراً مهجوراً كما كان طوال مئات السنين، بل وسيشكل عبئاً ثقيلاً على ميزانية الدولة العربية. إن المستوى الروحي والفكري هنا متدن جداً ولذلك تجدهم (أي العرب) غير مؤهلين لاستيعاب أي فكرة لتحسين السكن .

* * * *

لقد أشرت إلى جميع العيوب والثغرات القائمة في اقتراح اللجنة. وقد برهن النقاش في البرلمان على وجود إمكانية لاجراء تعديلات، ولكننا لا نستطيع بحث أو مناقشة اقتراح «مُعَّدل» لأنه لا وجود لمثل هذا الاقتراح حتى الآن . كذلك لا يجوز تجاهل حقيقة

أن أي نقاش في البرلمان كان لصالحنا. صحيح أن مؤيدي العرب لم يعارضوا فكرة التقسيم في حد ذاتها، لكنهم انتقدوا بشدة الحدود التي تقترحها اللجنة بدعوى أنها مجحفة بحق العرب.

ليس من المتصور أن يبقى الانتداب إلى الأبد، إذ لا بد لأرض إسرائيل، عاجلاً أم آجلاً، أن تنال الاستقلال. وطالما كان الشعب اليهودي يمتلك الحق والقدرة على العيش والنمو في هذه البلاد، فإنه لا يجوز إقامة النظام على أساس السكان المتواجدين فيها فقط. ولكن بعد تكريس مكانة اليهود كأقلية، يزول الأساس القانوني والأخلاقي الذي يحول دون استقلال سكان البلاد، وعندئذٍ ستتحول أرض إسرائيل إلى دولة عربية. إن وجود أقلية يهودية في دولة فلسطينية عربية، لا يُشكل «وطناً قومياً» وإنما مهزلة فظيعة وقاسية لمصير الشعب اليهودي. ولكن لا يمكن للأفضلية الكامنة في مكانة الأقلية أن تكون في نظرنا ملزمة لاقتراح التقسيم. يجب أن لا نفكر أو أن نتصور إطلاقاً إمكانية خيانة كهذه من جانب بريطانيا.

إن اقتراح اللجنة الملكية– الاقتراح المبدئي– يحتاج إلى تفحص وإيضاح، بمعنى دراسة الأفضليات في مقابل السلبيات والثغرات، واستنفاد الإمكانيات والمصاعب الكامنة في تجسيد هذا الاقتراح وتفحص ما إذا كانت الأفضليات الكامنة في قيام دولة يهودية مقلصة في المنطقة توازن حكماً انتدابيا بريطانياً على كامل أرض إسرائيل الغربية. ولكن إذا كنا نريد أن نضع خطة اللجنة في مقابل استمرار الحكم الانتدابي، فإنه لا يجوز لنا أن نأخذ كمقياس «نسخة معدلة» من الانتداب كما نتصورها في مخيلتنا، وانما يجب أن نأخذ الانتداب كما هو فعليا. فليست التفسيرات التي كنا نعطيها للانتداب هي الملزمة لحكومة الانتداب، وإنما التفسيرات التي تعطيها هذه الحكومة لنفسها. فأساس المقارنة يمكن أن يخدم فقط الانتداب كما هو مطبق منذ سبعة عشر عاماً من جانب بريطانيا. ومن هذه الناحية فإنني لا أخشى القول إن خطة اللجنة بمجملها تتفوق (بمعنى :أفضل)على نظام الحكم الانتدابي، إذا ما تحقق شرطان رئيسيان فقط : سيادة حقيقية وتنفيذ «الترانسفير».

* * * *

إن الأمر الجليل الذي يتضمنه تقرير اللجنة، والذي يضعه حسب رأيي في مستوى وعد بلفور، إن لم يكن أعلى منه، هو الإعلان عن دولة يهودية في أرض إسرائيل. فبعد ألفي عام من العبودية والغربة والتبعية، ها هي حكومة جبارة، تمتلك السلطة والسيطرة على البلاد ، تقترح وتعرض علينا استقلالاً رسميا وسياسيا في وطننا. لكننا، ونحن الذين مررنا بخيبات كثيرة، ندرك أن الطريق بين الاقتراح وحتى التنفيذ، ليست قصيرة، وليست آمنة دائما . فالآمال الكبيرة التي ولدها وعد بلفور قبل عشرين عاماً، لم تتحقق بأكملها. وعلينا أن نكون مستقيمين مع أنفسنا، فخيبات الأمل لم تأتِ كلها من حكومة الانتداب فقط. الشعب اليهودي ذاته لم يستجب بصورة كاملة للفرصة التاريخية الكبيرة التي سنحت له، ولم يستفد من كل الإمكانيات التي أُتيحت أمامنا. وإذا كان تعدادنا الآن في البلاد يبلغ حوالي ٤٠٠ ألف نسمة فقط، وأملاكنا من الأراضي تصل فقط إلى مليون وربع المليون دونم، فلا يمكن أن نعزو سبب ذلك فقط إلى التشويشات والتقليصات من جانب حكومة الانتداب. مع ذلك فقد حققنا منذ ذلك الوقت إنجازات عظيمة، ولم يعد مشروعنا مجرد محاولة حتى في نظر الغرباء. إن الإعلان عن الدولة العبرية يشكل صفحة جديدة وثمينة في سِفْر تحررنا، وهو في حد ذاته يعيد الاعتبار للشعب اليهودي ويرفع من شأنه، ويعزز مكانتنا الأخلاقية والسياسية في البلاد. فقيام الدولة اليهودية يخلق مكانة دولية جديدة للشعب العبري، ويجعله عضوا على قدم المساواة في أسرة الشعوب والأمم الحرة والمستقلة، وعلينا أن لا نستغرب موجة الابتهاج والسرور التي اجتاحت أوساط يهود أوروبا الشرقية يوم نشر التقرير .

* * * *

يتعين علينا تفحص الأمور من وجهة نظر صهيونية، فنحن نُقيِّم كل حدث في حياتنا والعالم من زاوية التجسيد الصهيوني: إلى أي حد يساعد أو يعيق تنفيذ الهدف الصهيوني؟ وأنا لا أرى أن ثمة خطوة يمكن أن تحث وتُقرِّب أو تعجل في تجسيد الصهيونية مثل خطوة إقامة دولة عبرية. فمن شأنها الدولة اليهودية أن تضع في أيدينا مفتاح الهجرة، مفتاح الخلاص. إنها تضع في أيدينا مجالات التشريع والدفاع والعلاقات الخارجية. إن رقعة الانتداب ترى في إقامة الوطن القومي إحدى وظائفها فقط، وإنه لمن السذاجة المفرطة الافتراض أن هيئة موظفين أجنبية، مهما كانت ودية تجاهنا، ولكنها مخلصة تماماً للانتداب، ستقوم بمهمتنا في البلاد. إن حقيقة كون هذه الهيئة أو السلطة الانتدابية أجنبية، وليس فقط الالتزامات المنصوص عليها في الانتداب تجاه غير اليهود، والمصالح الجيوسياسية لحكومة الانتداب، تحول في حد ذاتها دون قيامها بعمل موجه ومنهجي ومخلص من أجل إقامة الوطن القومي . فالرغبة والإرادة والفهم والمواظبة والاخلاص المطلوبين لتنفيذ هذا العمل \ المشروع \ الكبير والصعب، كل ذلك يمكن أن يتوفر فقط في حكومة يهودية.

إن الدولة اليهودية المقترحة علينا الآن، حتى لو أُجريت عليها التعديلات الضرورية والممكنة لصالحنا، ليست الهدف الصهيوني، ففي هذه المساحة لا يمكن حل المسألة اليهودية . غير أنها يمكن أن تشكل مرحلة حاسمة في طريق تجسيد الصهيونية الكبرى، ذلك لأنها ستقيم في البلاد في أقصر وقت ممكن القوة اليهودية الحقيقية التي ستقودنا إلى غايتنا التاريخية المنشودة .

* * * *

ولكن الأمر الأهم في خطة اللجنة، هو أمر ساحل البحر. فوفقاً لهذه الخطة سنحصل على ثلاثة أرباع ساحل أرض إسرائيل على البحر المتوسط. ليست الدولة المقترحة صغيرة فقط، وإنما أرض إسرائيل كلها صغيرة، وإذا كنا نتوق لحيز، فسوف نجده في البحر. إن النبوءة القائلة أن مصير أرض إسرائيل أن تمتد وتتوسع مستقبلاً سوف تتحقق إذا ما أصبح البحر لنا، فعندئذٍ سنمتلك كل أرجاء الدنيا. إن ضم البحر الواسع إلى أرض دولتنا الصغيرة، سيوفر لنا للمرة الأولى في تاريخ الشعب اليهودي إمكانية أن نكون شعب البحر، وهذه الامكانية توازن وتتفوق في نظري على كل الثغرات والعيوب التي تعتري خطة الدولة العبرية (المقترحة).

* * * *

إن من شأن دولة يهودية كهذه أن تتيح في الفترة القريبة، ولنقل في الخمسة عشر عاماً القادمة، هجرة مئة ألف يهودي في السنة. فإذا ما امتلكنا مفتاح الهجرة، وأمسكنا بقوانين العمل والصناعة والمعاهدات التجارية، في ظل وجود جيش وشرطة يهوديين مخلصين لأمن بلدنا وجهاز موظفين يهودي يرى مهمات ووظائف وجوده في بناء الدولة وبمساعدة الشعب اليهودي المتشبث بكل جوارحه بمملكة إسرائيل، فسوف نصنع عندئذٍ ما لم تستطع ولم ترغب القيام به سلطة أجنبية، سوف نطور إلى أقصى حد الإمكانيات الكامنة وغير المستغلة المتاحة لنا في البلاد، وجلب أقصى ما يمكن من المهاجرين اليهود الذين يمكن استيعابهم فيها .

* * * *

ما الذي سيحدث بعد خمسة عشر عاماً (أو عدد آخر من السنوات) عندما تصل الدولة المقترحة، صغيرة المساحة، إلى «نقطة الإشباع» سكانيا ؟! ما هو الجواب الذي سنقدمه وقتئذٍ لجماهير اليهود التي تريد الهجرة، ولا يتوفر لها مكان في الدولة اليهودية ؟!

قبل ثلاثة أسابيع أعلنت الحكومة البريطانية عن تأسيس دولة يهودية.. من يعلم ما الذي ستعلن عنه بعد ثلاثة أسابيع ؟! والسؤال ما الذي سيحدث بعد خمسة عشر عاماً هو سؤال خطير لا يجوز لأي صهيوني تجاهله.

لكن في هذه الأثناء يمكن فقط إعطاء إجابة واحدة: بعد خمسة عشر عاماً سيكون وضعنا – إذا ما أُقيمت في المرحلة الحالية دولة يهودية يتجمع فيها مليوني يهودي – أفضل من استمرار حكم الانتداب طوال الخمسة عشر عاما القادمة .فالخمسة عشر عاما المنقضية منذ إقرار الانتداب وحتى الآن أعطتنا هجرة بمعدل ١٦٠٠٠ مهاجر في السنة. فهل في مقدور حكم الانتداب أن يعطينا أكثر في المستقبل؟!

لست من الذين يدينون دائما الإدارة البريطانية، وأنا لا أرى فقط السلبيات والمساوئ في حكم الانتداب، كما أن الموظفين البريطانيين ليسوا كلهم سيئين. فثمة بينهم أُناس مستقيمون ومثابرون، كما وثمة بينهم من يقدّر ويجل مشروعنا. غير أن الموظفين البريطانيين، الصالحون والطالحون، هم جميعا بريطانيون وليسوا يهوداً.

إن ساذجاً أو أعمى البصيرة فقط يمكن أن يتوقع من موظف بريطاني أن يقوم بمهمته بالشكل الذي نرغب نحن به. وحتى إذا افترضنا أن «المُسَكِّنات» (أو الحلول المؤقتة) التي تقترحها اللجنة الملكية – في حال عدم قبول خطة تقسيم البلاد– لن تفرض علينا ويتم الإبقاء على «الوضع القائم» – وهي فرضية متفائلة جداً– فإنه لا أساس للاعتقاد بأن حكم الانتداب سيكون أفضل حالا في المستقبل مما كان عليه في الماضي. والسؤال المطروح هنا: هل ستزداد فرصنا بعد خمسة عشر عاماً فيما لو كان عدد اليهود الموجودين في البلاد وقتئذٍ ٨٠٠ ألف فقط بدلاً من ٢ مليون يهودي، وفيما لو كانت تحكم البلاد وقتئذٍ إدارة بريطانية وجيش بريطاني وشرطة فلسطينية عوضا عن وجود دولة يهودية وجيش يهودي؟!

إن ما سيحدث في البلاد بعد خمسة عشر عاماً منوط بما سيحدث فيها خلال هذه الفترة ذاتها . ومثلما أنني لا أرى في الدولة اليهودية المقترحة حلا نهائيا لمسألة الشعب اليهودي، فإنني لا أرى أيضاً في التقسيم حلاً نهائيا لمسالة أرض إسرئيل. لقد أصاب أولئك الذين رفضوا فكرة التقسيم بقولهم إن هذه البلاد غير قابلة للقسمة، نظراً لانها تشكل وحدة واحدة، ليس فقط من ناحية تاريخية، وإنما أيضاً من النواحي الطبيعية والإدارية والاقتصادية.

قبل خمسة عشر عاماً جرى تمزيق شرق الأردن، أليس ثمة من يرى الآن أن هذا الشرخ أو الانقسام كان كارثة على شرق الأردن أكثر مما هو كارثة على غربي البلاد ؟!

ففيما سجل هنا تطور ونمو وزيادة سكانية، ليس يهوديةً فقط ، وإنما بدرجة لا تقل، زيادة سكانية عربية، سجل هناك (في شرق الأردن) جمود وتراجع وفقر ومجتمع غير قابل للنمو .

* * * *

إنني أرى مستقبلنا ومستقبل البلاد في استعادة وحدتها وسلامتها انطلاقاً من موافقة حرة وحاجة حياة متبادلة للشعبين اليهودي والعربي. سوف تشكل الدولة اليهودية العامل الدافع للتوصل إلى اتفاق يهودي- عربي، والذي ربما لا يمكن في هذه اللحظة رؤية كامل نطاقه وحجمه .

إن أحد الالتزامات الكبرى الواقعة على الدولة اليهودية يتمثل في خلق وتوفير الظروف الواقعية لإمكانية التوصل إلى اتفاق يهودي- عربي. وحين يتحول واقع قوة يهودية كبيرة، عدديا واقتصاديا ورسميا، إلى حقيقة، ستكون لدى العرب عندئذٍ حساباتهم الدافعة للتوصل إلى اتفاق مع قوة كهذه. ففي ظل وجود مليوني يهودي، يمتلكون اقتصاداً متطوراً وجيشاً منظماً وسلطة في البحر وقوة رسمية، سيكون مجديا للعرب إبرام حلف وعلاقات متبادلة . سيكون العرب بحاجة إلى هذه القوة اليهودية ليس أقل مما سيكون اليهود بحاجة إليهم.

دولة اليهود ستخلق الحقيقة السياسية التي سيضطر العرب إلى أخذها في الحسبان. أما التقسيم، الذي أصبح الآن ضرورياً من أجل حرب العرب ضد الصهيونية، فسوف يصبح لاغياً بإرادة العرب الحرة، بعدما تجعل الصهيونية من التقسيم بالقوة مرحلة حاسمة في تجسيدها وتحققها .

(ترجمه من العبرية: سعيد عياش)